

مناورات «حماة النيل»: رسالة سودانية - مصرية لإثيوبيا

الملء الثاني لسد النهضة ردّ من أديس أبابا على المناورات



تعاون عسكري في مواجهة تهديدات محتملة

وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الخرطوم اتفاقاً لإحلال السلام في 3 أكتوبر الماضي.

واستطرد فضل الله "كما تعاني إثيوبيا مشاكل وأزمات داخلية، فإدارة رئيس الوزراء أبي أحمد، تواجه إشكاليات عميقة ولا يمكنها حالياً الدخول في حرب خارجية في ظل نزاع داخلي كبير".

وكانت اشتباكات اندلعت في نوفمبر الماضي في إقليم تيغراي الإثيوبي بين الجيش الفيدرالي الإثيوبي و"الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي" (الحزب الحاكم المحلي سابقاً)، وهو ما فاقم الضغوط الدولية ضد أديس أبابا خاصة بعد اتهامها بارتكاب فظائع إنسانية في تيغراي.

وقادت أعمال العنف في الإقليم إلى فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة على المساعدات الاقتصادية والأمنية لإثيوبيا وحظرت منح تأشيرات لبعض مسؤوليها. وفي اليوم نفسه، ردت الخارجية الإثيوبية بالقول، إن هذه العقوبات لن تردعها، مشددة على رفضها لما اعتبرته تدخلاً أميركياً في شؤون إثيوبيا الداخلية.

ولفت المتابعون إلى أن تشعب الأزمات في المنطقة يقدم لإثيوبيا هامشاً من المناورة حيث يسمح لها بالتنويع على القضية الرئيسية وهي سد النهضة، ما يعني تقوية فرصة الاتفاق ودبا على عمليات الماء والتشغيل ومراعاة المجتمع الدولي مرة أخرى.

وفي يوم إعلان التمرين المشترك، أفادت تقارير بان إثيوبيا دفعت بحشود عسكرية وميليشيات من عرقية "الأمهرا" إلى حدودها مع السودان، وهي مزودة بعقود حربي ورشاشات قناصة ومدافع وديبابات.

إلا أن فضل الله يستبعد نشوب حرب بين الدول الثلاث، لإسيما أن دولتين منهما (يقصد السودان وإثيوبيا) تعانين مشاكل داخلية عديدة، خاصة السودان، فهو في وضع سياسي واقتصادي هش يجعله لا يفضل خيار الحرب.

وزاد بان "الجيش السوداني الآن في وضع جيد، لا سيما أنه لا توجد بؤر توتر كما كان سابقاً، لكن جاهزيته للدخول في حرب قد لا تجد مؤيداً، فالاقتصاد البلاد يعاني ولا يمكن أن يمّول حرباً جديدة".

ويعاني السودان من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، إلى جانب تدهور مستمر في عملته الوطنية وارتفاع مطرد في معدلات التضخم، ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع.

وسجل معدل التضخم خلال شهر أبريل 363.14 في المئة، مقابل 241.78 في مارس الماضي.

ويعيش السودان منذ أغسطس 2019 مرحلة انتقالية تستمر 53 شهراً تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، يتقاسم السلطة خلالها كل من الجيش

الواضح أن جيشي البلدين يعملان بتنسيق وتوافق تامين على تنفيذ أي عمل مشترك أكثر من أي وقت مضى.

ودفع التعنت الإثيوبي في ملف السد إلى تحقيق تقارب سوداني - مصري في ظل توتر علاقات الخرطوم

مع أديس أبابا بشأن الحدود، وانعكس هذا التقارب خلال مساعيها مؤخراً لتوظيف جولة المبعوث الأميركي جيفري فيلتمان الأولى إلى القرن الأفريقي لحض الإدارة الأميركية على الانخراط مباشرة في أزمة سد النهضة حفاظاً على الأمن والسلم الإقليميين، من خلال استخدام علاقاتها الجيدة بأديس أبابا والضغط عليها لإجبارها على توقيع اتفاق ملزم.

ويصب تأخر حسم آلية المفاوضات في صالح إثيوبيا وليس مصر والسودان، ما يدفع القاهرة إلى التحرك سريعاً للتوصل إلى تفاهات أكبر مع الخرطوم تضمن السير في طريق مشترك ومواجهة التهديدات المحتملة بمناورات عسكرية مشتركة، مع وجود ما يشبه اليقين بأن أديس أبابا لن توقع اتفاقاً ملزماً.

واعتبر عثمان فضل الله المحلل السياسي السوداني في تصريحات صحافية أن "هذه التحركات العسكرية هي بمثابة إشارات يرسلها البلدان في ظل التعنت الإثيوبي بشأن سد النهضة، وهذا دفع أديس أبابا، بحسب تقارير صحافية إلى حشد قواتها على الحدود السودانية".

وتصنّر إثيوبيا على ملء ثان للسد، يُعتقد أنه في يوليو وأغسطس المقبلين، بعد نحو عام على ملء أول، حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق. وبينما يتمسك السودان ومصر بالتوصل أولاً إلى اتفاق ثلاثي، للحفاظ على منشأتهما المائية، وضمان استمرار تدفق حصصهما السنوية من مياه النيل.

وفي أقوى تهديد لأديس أبابا منذ نشوب الأزمة قبل 10 سنوات، قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في أواخر مارس الماضي، إن "مياه النيل خط أحمر، وأي مساس بمياه مصر سيكون له رد فعل يهدد استقرار المنطقة بالكامل".

وأشار المستشار الإعلامي للقائد العام للجيش السوداني الطاهر أبوهاجة إلى أن "حماة النيل 1" هو قنعة

السودان ومصر الراسخة بضرورة العمل الاستراتيجي المشترك لمواجهة التهديدات المحتملة وضرورة التنسيق المحكم للدفاع عن المصالح الحيوية الاستراتيجية في البلدين.

وأبرز في تصريحات صحافية أن هذا التمرين يأتي ضمن البرامج التدريبية

المعد لها بين الجيشين السوداني والمصري.

وأوضح أنه عبارة عن مناورات مشتركة بين القوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البرية السودانية

والمصرية، وتدار بواسطة غرفة قيادة مشتركة من قوات البلدين.

ويرى متابعون أن توقيت المناورات العسكرية السودانية المصرية، وتسميتها بحماة النيل، يمكن أن يُقرأ في إطار استعداد البلدين لحماية مصالحهما في مياه النيل، حيث من

انطلقت في السودان الأربعاء مناورات "حماة النيل" العسكرية بين الجيشين السوداني والمصري بولاية شمال كردفان (جنوب) لرفع القدرات واكتساب المهارات. وتعكس هذه المناورات حجم التقارب بين القاهرة والخرطوم الذي فرضه التعنت الإثيوبي في ملف سد النهضة أمام تهديد أديس أبابا بنزاع مائي محتمل في حال إصرارها على ملء ثان للسد بشكل أحادي ودون إكتراث للدول الجوار.

وفي اليوم نفسه أعلن المتحدث باسم الجيش المصري العقيد تامر الرفاعي عن وصول قوات برية وبحرية وجوية مصرية (لم يحدد عددها) إلى السودان للمشاركة في التمرين المشترك "حماة النيل".

وأوضح في بيان أن التمرين يعد "استمراراً لسلسلة التدريبات السابقة لسور النيل 201" في نوفمبر 2020 وأبريل 2021.

ونقلت وسائل إعلام عربية السبب الماضي عن الفريق عبدالله البشير، نائب رئيس أركان الجيش السوداني، قوله إن "القوات المشتركة ليست بالقليلة وهذا التمرين له ما بعده، فهو امتداد لعدة تمرينات مختلطة (مشتركة) مع مصر".

وتابع "التدريبات ليست معنية بشيء بعينه، وسد النهضة يمكن هو جديد، والتدريبات غير مرتبطة به، لكننا نقول إننا نستفيد من خبرات الآخرين، لكنون مستعدين للدفاع عن حقوقنا الأبعد الحدود".

وتتزامن المناورات مع تعثر مستمر لمفاوضات سد "النهضة" برعاية الاتحاد الإفريقي منذ أشهر.

وأعلن كبير المفاوضين السودانيين في ملف السد مصطفى حسين الزبير خلال مؤتمر صحافي

أن إثيوبيا بدأت بالفعل الملء الثاني للسد بالمياه.

الخرطوم - تتطور العلاقات العسكرية بين مصر والسودان بوتيرة متسارعة فيما يشبه الشراكة بين جارتين تواجهان تحديات إقليمية متشابهة، أبرزها سد النهضة الإثيوبي، على النيل الأزرق، الرافد الرئيس لنهر النيل.

فلم تخض سوى أشهر على تدريبات عسكرية جوية مشتركة، كانت الأولى بين البلدين، حتى يبدأ الجيشان مناورات برية وجوية جديدة، تحت اسم "حماة النيل 1". وهذه الخطوات العسكرية المتناسقة بين البلدين العربيين تثير، بحسب متابعين، تساؤلات بشأن توقيتها في ظل تطابق موقفهما تجاه سد "النهضة".

وقد اعتبر محللون أن تمرين "حماة النيل 1" يمثل "إشارة" من الخرطوم والقاهرة، يبدو أن أديس أبابا رتت عليها بالفعل، حيث حشدت قوات على حدودها مع السودان، وبدأت في ملء ثان للسد "النهضة" بالمياه، وفق ما ذكره مسؤول سوداني وتقارير إعلامية.

وأعلن الجيش السوداني السبت الماضي في بيان تمرين "حماة النيل" مع نظيره المصري

بين 26 و31 مايو الجاري.

وأوضح أنه "سيجري تنفيذ تمرين (حماة النيل) الذي تشارك فيه كل من القوات البرية والجوية والدفاع الجوي من الجانبين، في مناطق أم سيالة (شمال) والأبيض (جنوب) ومروي (شمال)، وهو امتداد لتمرين سابقة".

تامر الرفاعي
قواتنا وصلت إلى السودان للمشاركة في التمرين المشترك

دور الضحية يناسب خطط أحمددي نجاد للانقلاب على النظام في إيران

الشارع. وفي الوقت نفسه، تواجد نجاد بقوة على وسائل التواصل لتصوير نفسه على أنه سياسي حديث يستخدم التقنيات الجديدة لإيصال رسائل "السلام والحرية والعدالة" إلى العالم.

حميد رضا عزيزي
نجاد يريد إبراز صورة شخصية معارضة تسعى إلى التغيير

ويعد استبعاد نجاد من الترشيح لمنصب الرئاسة هو المرحلة الأخيرة من حملة التغيير طويلة الأمد التي تحدثت في البلاد. وقد فهم نجاد أنه من غير المرجح أن يؤهله مجلس صيانة الدستور للترشيح لهذا العام، لكن الرفض كان بالضبط ما يريد، حيث يمكن أن يساعده على إبراز صورة شخصية معارضة تسعى بلا كلل لإحداث التغيير ولا تخشى مواجهة المؤسسة الإيرانية بشكل مباشر.

لا شك أن نجاد يدرك أنه من غير المرجح أن يصبح رئيساً مرة أخرى - لكن طموحاته تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك المنصب، حيث يبدو أنه ينتظر فراغ السلطة الذي من المرجح أن ينشأ بعد وفاة خامنئي البالغ من العمر 82 عاماً. وفي وضع لا توجد فيه معارضة سياسية منظمة داخل البلاد وتكون جماعات المعارضة الموجودة في الخارج إما مجزأة أو تفتقر إلى الدعم الشعبي، فهو يريد أن يتولى دور زعيم وطني معارض للنظام القائم.

حتى أنه رافق مشائخي إلى وزارة الداخلية للتسجيل كمرشح.

لكن مشائخي، الذي كان يمقته المحافظون بسبب مواقفه المثيرة للجدل حول الإسلام ورجال الدين، فشل في تجاوز حاجز مجلس صيانة الدستور، وانتهى به الأمر في السجن بعد أربع سنوات بتهم مثل "العمل ضد الأمن القومي" و"الدعاية ضد النظام". وقد لقي حميد بغائشي، وهو مساعد آخر مقرب من أحمددي نجاد، مصيراً مماثلاً بعد فترة وجيزة من منعه من الترشح في الانتخابات الرئاسية لعام 2017.

كانت تلك نفس الانتخابات التي استبعد فيها مجلس صيانة الدستور نجاد بعد أن تجاهل نصيحة خامنئي بعدم الترشح. وبحلول ذلك الوقت، أصبح من الواضح بالفعل أنه لن يكون له ولا أي شخص مقرب منه أي فرصة لتولي المناصب التنفيذية العليا في البلاد. وعندما توصل نجاد إلى نتيجة مفادها أنه لن يجد طريقاً للعودة إلى السلطة من خلال النظام، قرر الانسحاب. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تجاوز نجاد العديد من الخطوط الحمراء للنظام السياسي الإيراني، من دعم احتجاجات سنتي 2018 و2019 إلى التحدث عن "الفساد المنهجي" في إيران وانتقاد تدخل البلاد في سوريا ضد إرادة الشعب السوري.

ونذهب إلى حد الإدعاء بأنه لا علاقة له بقمع مظاهري الحركة الخضراء، مشيراً بدلاً من ذلك إلى أنها "عصابة منظمة" داخل النظام لجأت إلى العنف ضد

وما لم يفكر فيه نجاد على الأرجح هو أن نفس المعسكر المحافظ الذي قمع الحركة الخضراء لصالحه سيفعل الشيء نفسه مع أي مثير للشغب أو معارضين آخرين محتملين. وعند نهاية ولايته الثانية في عام 2013، قرر نجاد الحفاظ على قبضته على السلطة من خلال تسليم الرئاسة إلى أحد أعضاء دائرته المقربة. ودعم آنذاك بقوة مستشاره المقرب إسفنديار رحيم مشائخي لسد النهضة،



طموحات نجاد تمتد إلى ما هو أبعد من المنصب الرئاسي

خلاف شديد بين إدارته وجميع مراكز القوة الأخرى تقريباً في إيران، بما في ذلك القضاء والبرلمان والحرس الثوري الإيراني وحتى خامنئي نفسه.

على سبيل المثال، اتهم نجاد الحرس الثوري الإيراني بـ"التخريب" والقضاء بانتهاك الدستور. كما تحدى أمر خامنئي بعدم إقالة وزير المخابرات حيدر مصلحي - لكنه امتثل له في النهاية.

وشرح عزيزي في تقريره على مجلة فورين بوليسي كيف توصل نجاد إلى نتيجة مفادها أنه لن يجد طريقاً للعودة إلى السلطة من خلال النظام، وهو ما دفعه للتحول إلى معارض قوي.

وكان نجاد قد هدّد في انتخابات هذا العام في وزارة الداخلية على الفور بمقاطعة الانتخابات إذا قرر مجلس صيانة الدستور - الهيئة التي يقودها المحافظون والمسؤولة عن فرز المرشحين - استبعاده، كما أوضح أنه لن يؤدي أي مرشح آخر.

وسارعت الشخصيات المحافظة في الرد، وانتقدت نجاد لتحديه نفس النظام الانتخابي الذي استغلّه في وقت سابق مرتين ليصبح رئيساً. لكن الرئيس السابق لم تكن لديه رغبة في التوقف عن إثارة غضب حلفائه السابقين. وفي مقابلة صحافية سابقة، أطلق على نفسه

اسم "الديمقراطي الليبرالي"، وهو مصطلح يستخدمه غالباً المتشددون في إيران لتشويه سمعة خصومهم.

وتابع نجاد قائلاً "أنا لست أحمددي نجاد الذي تفكرون به". هذه الرسالة كان مفادها أنه لم يعد الشخص الذي كنا نعرفه.

وبدأ نجاد تحوله قبل عقد من الزمن، خلال فترة ولايته الثانية كرئيس. كان ابتعاده عن المعسكر المحافظ للحكومة الإيرانية، بما في ذلك المرشد الأعلى، بدافع الدعم المطلق لآية الله علي خامنئي له في أعقاب انتخابات 2009 المزورة. فسّر نجاد هذا الدعم على أنه ضوء أخضر ليفعل ما يشاء في منصبه. وكانت النتيجة حدوث

تغيير المتابعون والمحللون أن هذا الاستبعاد سيخدم مصلحة نجاد وسيزيد من شعبيته التي تهاوت في السنوات الأخيرة، وستقدمه إلى الشارع الإيراني بصورة أخرى بعيدة عن إرثه السابق.

وفي تقدير حميد رضا عزيزي، الأستاذ المساعد في الدراسات الإقليمية في جامعة شاهد بهشتي وعضو المجلس العلمي في معهد الدراسات أوراسيا

والإيران في طهران، فإن "نجاد لا يريد الفوز بالرئاسة هذا العام فخلفته تحديداً تقتضي أن يتم منعه من الفوز، ومن الأفضل له التظاهر بأنه ضحية نظام غير عادل بهدف الانقلاب عليه وتقديم نفسه كشخصية معارضة بوسعيها تحقيق التغيير المنشود.